التقرير السنوي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

Gulf Organization For Industrial Consulting

2010

www.goic.org.qa

إصدار:

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
ص. ب. 5114 الدوحة - قطر
هاتف : 44858888 (974+)
فاكس : 44831465 (974+)
البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa
الموقع على الإنترنت: www.goic.org.qa

مارس 2011

المحتويات :

تقديم: الأمين العام	4
الأداء الاقتصادي	7
تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون 2006 – 2010	10
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: لمحة	18
البرامج والأنشطة خلال 2010:	20
الدراسات والمشروعات	20
المعونة الفنية	21
المؤتمرات والدورات التي عُقدت عام 2010	22
الكتب والنشرات	24
مذكرات التفاهم	25
نشاط المعلومات ومصادرها	25
تقنية المعلومات	28
البيانات الحسابية وتقرير مراقبي الحسابات	29

الدول الأعضاء في المنظمة

دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

الجمهورية اليمنية

أصحاب المعالي وزراء الصناعة بالدول الأعضاء

معالي السيد
سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد
دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الدكتور
حسن بن عبدالله فخرو
وزير الصناعة والتجارة
مملكة البحرين

معالي السيد
عبدالله بن أحمد زينل
وزير التجارة والصناعة
المملكة العربية السعودية

معالي السيد
مقبول بن علي سلطان
وزير التجارة والصناعة
سلطنة عمان

معالي السيد
عبدالله بن حمد العطية
وزير الطاقة والصناعة
دولة قطر

معالي السيد
أحمد راشد الهارون
وزير التجارة والصناعة
دولة الكويت

معالي السيد
يحي بن يحي المتوكل
وزير الصناعة والتجارة
الجمهورية اليمنية

أصحاب السعادة أعضاء مجلس المنظمة

سعادة المهندس
محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ
اسامة محمد العريض
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
توفيق بن فوزان الربيعة
المملكة العربية السعودية

سعادة المهندس
أحمد بن حسن الذيب
سلطنة عمان

سعادة المهندس
سعد راشد محمد المهندي
دولة قطر

سعادة الدكتور
علي بن فهد المضف
دولة الكويت

سعادة الاستاذ
عبد الله عبد الولي نعمان
الجمهورية اليمنية

الأمانة العامة للمنظمة

سعادة الأستاذ
عبد العزيز بن حمد العقيل
الأمين العام

سعادة الأستاذ
أحمد حسن ضيف
الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات

تقديم الأمين العام

تواصلت جهود المنظمة عام 2010 لتأمين حزمة متكاملة من البحوث المتخصصة، والبيانات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، وفرص الاستثمار الواعدة، والاستشارات الفنية والاقتصادية، ومسوح السوق، ودراسات الجدوى الأولية، والمطبوعات المتخصصة، والدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات المتخصصة، وذلك سعيا وراء تحقيق التكامل الصناعي الخليجي، وزيادة فرص التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، وتشجيع البحث العلمي والصناعي لدى هذه الدول وتوطينه، وإنشاء مراكز للبحث والتطوير، وتوفير الخدمات المعلوماتية والاستشارية للقطاعين العام والخاص.

وتميز عام 2010 بالعمل على إنجاز دراسة الخارطة الصناعية للدول الأعضاء، والتي تهدف إلى التعرف على الصناعات الغائبة وتلك التي تساهم في استكمال السلاسل الإنتاجية لتعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص ولتوفير فرص التكامل والتنسيق الصناعي لدول المجلس والتوسع في الصناعات الوسيطة والنهائية وصولا إلى تحقيق التشابكات الصناعية للصناعات الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار كافة العوامل الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في قيام الصناعات، وتحديد الفرص الصناعية الواعدة في كل دولة، والميزات النسبية والتنافسية الخاصة بها. وفي هذا الإطار، تم إنجاز المسح الصناعي لحوالى 7000 مصنعا لاستيفاء متطلبات تنفيذ الدراسة، كما ستتم دراسة القوانين والتشريعات والسياسات ومدى مساهمتها في التنمية الصناعية خصوصا في المجالات الجديدة المقترحة. ومن المؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقييم الإستراتيجية الصناعية الموحدة للدول الأعضاء.

وتواصلت جهود المنظمة خلال 2010 لتقديم خدماتها للدول الأعضاء حيث أعدت تقارير ودراسات حول السياسات الصناعية والإستراتيجيات، وتقييم وضع إنتاج واستخدام الطاقة بدول المجلس، وخامات المطاط الصناعي، ومواد البناء، وتشكيل المعادن، وفرص الاستثمار، وغيرها. كما أولت المنظمة اهتماما كبيرا ببرنامج المعونة الفنية المقدم للدول الأعضاء، وسعت لتحقيق المزيد من النجاحات في هذا المجال من خلال إنشاء مراكز للدعم الفني بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية بدول مجلس التعاون، حيث قام البرنامج بتقييم مصنعين في الرياض، وكشفت نتائج التقييم عن مقترحات إيجابية يمكن أن تؤدى في حال تطبيقها إلى تخفيض في استهلاك الطاقة الكهربائية وفي انبعاث الغازات الضارة بالبيئة، وهو ما من شأنه أن يحقق التوفير في النفقات وخفض كلفة التشغيل وتقليل نسبة النفايات الصناعية وتحسين ورفع كفاءة الإنتاج.

وعلى هامش هذا الاجتماع، أبرمت المنظمة مذكرة تفاهم مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بهدف تأسيس علاقة تعاون وتنسيق وإيجاد تحالف إستراتيجي وشراكة بين الطرفين، وكذلك توفير إطار للتعاون لتطوير الأعمال الصناعية والتجارية. وتأتي هذه الاتفاقية ضمن قيام شراكات ومجموعات عمل مشتركة لتعزيز الإنتاجية والمصالح المتبادلة من خلال التعاون بين الأطراف لتطوير المهنة والعمل التجاري وكذلك الخدمات الأخرى وتحقيق الفائدة المشتركة من التعاون. كما أبرمت المنظمة مذكرة تفاهم أخرى مع جامعة الملك سعود – معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية، حول التعاون والتنسيق وإقامة تحالف استراتيجي بين جويك والجامعة، لتقديم خدمات في مجال إدارة المشروعات للقطاعين الحكومي والخاص بالدول الأعضاء. وكذلك مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، لتعزيز التعاون في البرامج والمشاريع والشراكات والتدريب وكل ما يتعلق بخطط عمل الطرفين في المجالات المشتركة.

وتضمنت برامج المنظمة لعام 2010 مشاركتها بعدد من المشروعات في المنتدى الصناعي العربي الدولي والمعرض المصاحب للصادرات والمعدات والتكنولوجيا الصناعية، والذي عقد في الدوحة، وكذلك في حفل تدشين جهاز قطر للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤتمر العربي للاستثمار والتنمية بجنوب السودان بدعوة من جامعة الدول العربية، وورشة التنوع الصناعي بدول الخليج، ومؤتمر قطر للاستثمار بدعوة من قطر للبترول، وكذلك في ملتقى المشاريع الصناعية في الدمام بدعوة من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى المشاركة في المنتدى الاستثماري الخليجي الإفريقي والذي ناقش على مدى يومين مواضيع البيئة الاستثمارية والتبادل التجاري الثنائي وتمويل التجارة والزراعة والمعادن والموارد الطبيعية والطاقة والاتصالات والبنية التحتية.

كذلك، أعدت المنظمة خلال هذا العام دراسات وتقارير حول الصناعات الغذائية، والاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون، وصناعة وتجارة الألمنيوم في دول مجلس التعاون، وجاري استكمال دراسات أخرى مثل صناعة وتجارة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون، وصناعة وتجارة المنتوجات الكهربائية والإلكترونية في مجلس التعاون، ودراسة مواد البناء، وتقرير تحليل الفجوة في قطاع صناعات الطاقة، ودراسة الإستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات، والدراسة القطاعية حول المطاط الصناعي في دول مجلس التعاون. وبالنسبة لدراسات الجدوى الصناعية للقطاع الخاص، أنهت المنظمة دراسة جدوى أعمال تجهيز المعادن لشركة تطوير المشاريع الصناعية. ويجري العمل على تقييم دراسة جدوى مشروع المغنيسيوم مع بنك الخليج الأول، وكذلك على تحديث البيانات للتقارير الفنية حسب المسح الميداني. وكان قد تم الانتهاء من مشروع مركز المناولة والشراكة الصناعية – المرحلة الأولى في السعودية، والذي تضمن إنجاز المسح الميداني لعدد (600) شركة سعودية. وجرى إرسال اقتراح لإنشاء مراكز مماثلة في البحرين وعمان.

في مجال البيانات والمعلومات، جرى العمل على تطوير قواعد المعلومات وتحسينها وتحديثها وتوسيع نطاق بثها ونشرها بين أوساط قطاع الأعمال والصناعة ومتخذي القرار في الدول الأعضاء. كما جري العمل على تسويق قاعدة بيانات البتروكيماويات لدول الشرق الأوسط، والانتهاء من تصميم موقع البوابة التفاعلية لشبكة المناولة والشراكة الصناعية الخليجية وربطها بشبكات أخرى. وتم البدء في تنفيذ إجراءات عمليات التحويل الرقمي لمكتبة المنظمة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التي لديها خبرات فنية في هذا المجال. ومن المخطط أن يشهد عام 2011 رقمنة المكتبة والتي تهدف إلى تحويل مجموعات الكتب إلى صورة رقمية سواء بمسحها ضوئيا، أو إدخالها كنص إلكتروني، مع ضرورة اعتماد نسق موحد للمعلومات.

وفي برنامج التدريب وبناء القدرات، تم عقد ثماني دورات وورش عمل تدريبية في مجالات تحديد واختيار المشاريع الصناعية الجديدة، وإعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي، والمناولة والشراكة الصناعية، وحلول الخدمات، وتقنية البلاستيك، والتميز القيادي للرواد، وغيرها، مما هو مفصل في ثنايا هذا التقرير.

كذلك جرى عقد الاجتماعات التمهيدية للإعداد لمؤتمر الصناعيين 13، المزمع عقده في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال 2012، والذي سوف يصاحبه معرض دولي للصناعات، ويتناول موضوع "التقنيات الحديثة والصناعات المعرفية". وتتحقق من هذا المؤتمر العديد من الفوائد للقطاعين العام والخاص، منها التعرف على واقع الصناعة في المنطقة، وعلى الفرص المتاحة للنهوض بالإنتاج الصناعي، والخروج بتوصيات محددة لوضع السياسات والإستراتيجيات الصناعية التي تحقق الأهداف المنشودة، ومناقشة التحديات، وفرص الشراكة الصناعية والاستثمار المشترك، وفتح المزيد من الأسواق والتعرف على التطورات التقنية المختلفة، وكذلك الاستفادة من تطور الفرص الاستثمارية وتوفير المزيد من الأسواق للشركات العالمية لمنتجاتها والتقنيات التي تملكها، وخلق فرص التعاون التقني فيما بين الشركات الخليجية ومؤسساتها البحثية مع نظرائها العالميين.

من أولويات المنظمة السعي إلى زيادة الإسهامات الفكرية الفنية للمنظمة والخاصة برفد المكتبة العربية بأدبيات التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون، وذلك من خلال إصدار مجموعة من المطبوعات النوعية المتخصصة والسلاسل الصناعية والدوريات التي تُعنى بالصناعة والمشاريع الصناعية والبحوث الصناعية وقضايا التنمية الصناعية في المنطقة. ففي خلال عام 2010، أصدرت المنظمة مطبوعات وتقارير في مجالات صناعة و تجارة الالومنيوم، واقتصاديات الصناعة في دول المجلس، والصناعات الغذائية، والصناعات البتروكيميائية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، إلى جانب أربعة أعداد من نشرة انسياب، والتي تعنى بإنسيابية المعلومات والأفكار والأخبار الصناعية المتخصصة والتقنيات الصناعية من مصادر التقنية العالمية.

إن الأمانة العامة للمنظمة، وهي توجز في هذا التقرير ما تم تحقيقه من إنجازات خلال عام 2010، لتؤكد عزمها على ارتياد آفاق التنمية الصناعية من أجل مستقبل واعد ومشرق للصناعة في دولها الأعضاء، وذلك بتوفيق من الله تعالى، ثم دعم من أصحاب المعالي وزراء الصناعة، ومؤازرة من أصحاب السعادة أعضاء مجلس المنظمة، وجهد وتفان من العاملين بالمنظمة.

والله من بعد القصد، موفقا ومعينا ...

الأمين العام

عبد العزيز بن حمد العقيل

الأداء الاقتصادي

تشير التقارير والدراسات الاقتصادية لعام 2010 إلى استمرار التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي منذ حالة الركود التي نجمت عن الأزمة المالية العالميةالتي بدأت في الربع الأخير من عام 2008. وقد بدأت بوادر الانفراج تظهر اعتباراً من منتصف عام 2009 واستمر التعافي بوتيرة بطيئة تخللتها فترات من الانتكاس صاحبت أزمات ديون سيادية متفرقة في أوروبا. وفي عام 2010 حقق الاقتصاد العالمي نمواً يقدر بحوالى 4.8%، ولكن بتفاوت واضح من منطقة لأخرى، حيث حققت مجموعة البلدان الصاعدة والنامية نسبة نمو تقدر بحوالي 6 – 7%. فيما لم تتجاوز معدلات النمو في اقتصادات البلدان المتقدمة عن 2.5%، فقط، وذلك لأن التحسن في الاستثمار لدى هذه الدول لم يؤد إلى نمو اقتصادي قوي قادر على خلق فرص عمل كافية وإلى تقليص البطالة، هذا بالإضافة إلى تعرض بعض هذه الاقتصادات إلى أزمات ديون سيادية.

وقد أدى تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن الطلب إلى تحسن ملموس في أسعار النفط اعتباراً من النصف الثاني من عام 2010 حيث اقترب من حائط 90 دولاراً للبرميل الواحد قبل نهاية العام، حيث بلغ متوسط سعر سلة أوبك عام 2010 نحو 77.45 دولاراً للبرميل، وذلك مقابل 61.06 دولاراً للبرميل عام 2009، محققاً نمواً قدره 26.8%، خلال هذه الفترة، مما أدى إلى تعزيز فوائض الميزانيات الحكومية وبالتالي تشجيعها على الإنفاق على البنى التحتية وعلى تمويل المشروعات التنموية، وإقامة عدد من المشروعات الصناعية الكبيرة، كما صاحب التحسن في أسعار الطاقة تحسن كبير في الحساب الجاري لدول المنطقة.

ونظراً لتحسن أسعار النفط، فإن اقتصادات دول مجلس التعاون شهدت عام 2010 تحسناً ملموساً في الأداء الاقتصادي مقارنة بعام 2009، حيث تقدر نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بنحو 5%، في حين تقدر نسبة نمو القطاع النفطي بنسبة 4%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 5.5%، ومما لاشك فيه أن تأثير الأزمة المالية على اقتصادات دول مجلس التعاون كان أقل ضرراً مما هو عليه في الدول المتقدمة، وذلك بسبب أوضاعها الاقتصادية والمالية القوية قبل الأزمة، وإقدامها على تنفيذ حزمة من الحوافز والسياسات المالية والنقدية التوسعية والمحافظة على سعر الصرف بشكل متوازن، وضعف ارتباط أسواقها المالية مع منظومة سوق المال العالمي.

لقد انعكس التحسن الاقتصادي عام 2010 بشكل واضح على نمو الصناعة التحويلية في دول المجلس فقد زاد عدد المصانع العاملة ليصل عددها بنهاية عام 2010 إلى 13035مصنع.وحقق الاستثمار الصناعي نمواً ملحوظا حيث بلغ الاستثمار الصناعي المتراكم حتى نهاية عام 2010 حوالى 219.5 مليار دولار، أي بزيادة نسبية مقدارها نحو 21% عن العام السابق، وكان لصناعة تكرير النفط، وسوائل الغاز الطبيعي، وصناعة الحديد والصلب والألومنيوم النصيب الأوفر من هذه الاستثمارات، كما ارتفع عدد العاملين في الصناعة التحويلية بنحو 97 ألف عامل، ليصل عام 2010 إلى حوالى 1.129 مليون عامل.

وتشير البيانات المرفقة إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية قد حاز على المركز الأول من حيث حجم الاستثمارات، فقد استأثر بنسبة 33.4% من إجمالي الاستثمارات الموظفة المتراكمة في قطاع الصناعات التحويلية عام 2010، تلتها صناعة المنتجات البترولية المكررة وفحم الكوك التي حازت على حوالى 20% من إجمالي هذه الاستثمارات، وجاءت صناعة المعادن الأساسية من حديد وصلب وألومنيوم والمنتجات المعدنية المصنعة في المرتبة الثالثة وبنسبة 19.1%، ثم صناعة الإسمنت ومواد البناء بنسبة 10.2% ثم باقي الأنشطة الصناعية بنسب أقل.أما من الناحية العددية للمصانع فقد استوعبت صناعة المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة النسبة العظمى من عدد المصانع فقد استأثرت بنسبة 18.8% من إجمالي عدد المصانع العاملة في الصناعات التحويلية بدول المجلس، تلتها صناعة الإسمنت ومواد البناء بنسبة 16.3%، ثم صناعة منتجات المطاط واللدائن بنسبة 10.7%، فباقي الأنشطة الصناعية بنسب متفاوتة.

ومن حيث توزيع القوى العاملة في الصناعة التحويلية حسب الأنشطة بدول المجلس فقد جاءت صناعة المعادن ومنتجاتها في المركز الأول حيث استوعبت نحو 18.4% من إجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية، تلتها صناعة الإسمنت ومواد البناء بنسبة 16.5%، ثم صناعة المواد الغذائية بنسبة 14.2% فباقي الأنشطة الصناعية.

أما من حيث توزيع المصانع على دول مجلس التعاون عام 2010، فقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المقدمة حيث حازت على 5204 مصنعاً، أي ما نسبته 39.9% من إجمالي عدد المصانع التحويلية تلتها المملكة العربية السعودية بعدد 4663 مصنعاً أي بنسبة 35.8%، ثم سلطنة عمان بعدد 1092 مصنعاً وبنسبة 8.4%، وتوزع العدد الباقي من المصانع على دول المجلس بالنسب التالية: 6.1% لمملكة البحرين، 5.5% لدولة الكويت، 4.3% لدولة قطر.

أما توزيع المصانع حسب حجم استثماراتها المتراكمة في قطاع الصناعات التحويلية حتى عام 2010، فقد جاءت المملكة العربية السعودية بالمركز الأول حيث بلغت استثماراتها المتراكمة حتى عام 2010 قرابة 113.0 مليار دولار، أي ما نسبته 51.5% من إجمالي استثمارات الصناعات التحويلية المتراكمة بدول المجلس، تلتها دولة قطر في المرتبة الثانية باستثمارات متراكمة قدرها 46.5 مليار ريال وبنسبة 21.2%، ثم دولة الإمارات التي بلغت استثماراتها المتراكمة نحو 29.1 مليار دولار أي بنسبة 13.3%، تلتها سلطنة عمان بنسبة 5.6% فدولة الكويت بنسبة 4.7% ثم مملكة البحرين بنسبة 3.7%.

ومن حيث توزيع القوى العاملة في الصناعة التحويلية حسب دول المجلس والتي بلغ عددها الإجمالي كما ذكرنا آنفاً 1.128.778 عاملاً، فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول حيث بلغ عدد العاملين في الصناعات التحويلية لديها عام 2010 نحو 538637 عاملاً، شكلت 47.7% من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية بدول المجلس، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد قدره 349423 عاملاً وبنسبة 31.0% ثم دولة الكويت بنسبة 6.6%، فسلطنة عمان بنسبة 5.2%، فمملكة البحرين بنسبة 5.1% فدولة قطر بنسبة 4.5%..

معدل النمو السنوي في عدد المنشئات، حجم الاستثمارات، وعدد العاملين في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون للفترة 2008 – 2010

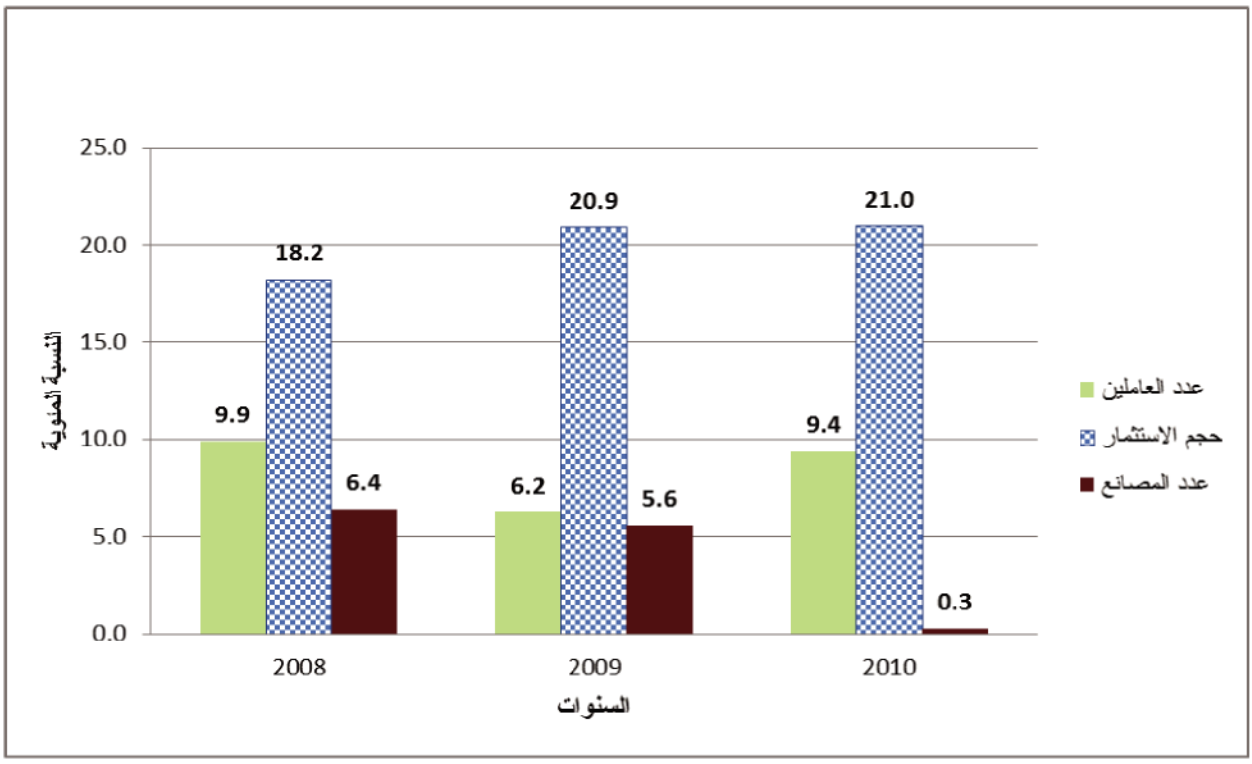

النشاط الصناعي في مختلف القطاعات موزعاً حسب عدد المصانع، الاستثمارات، والقوى العاملة – 2010

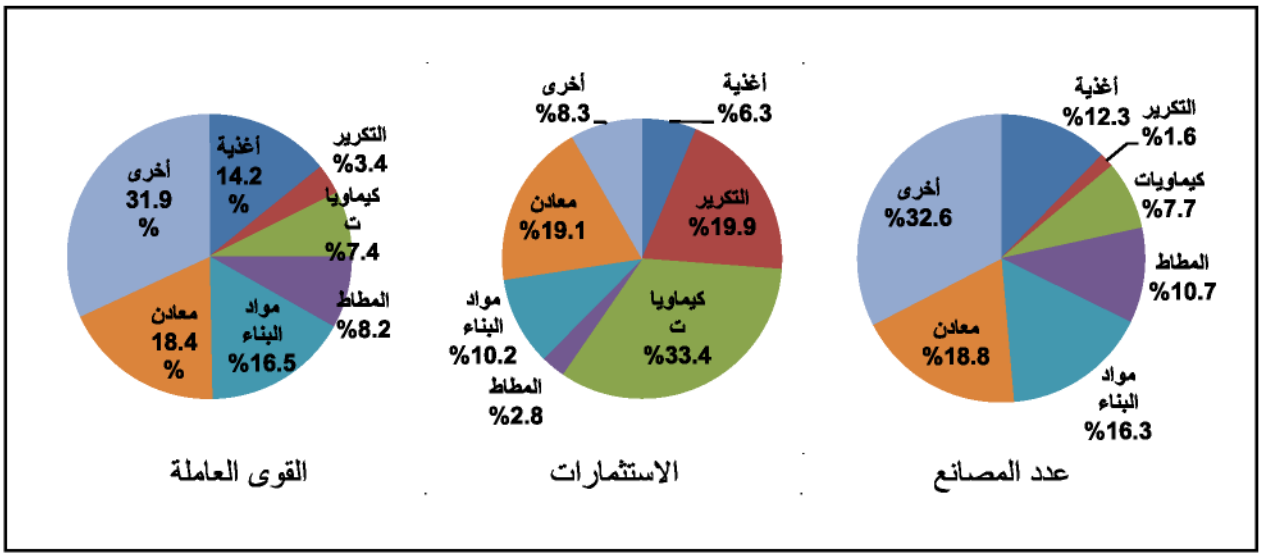

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	1,373	10.5	11,095	5.1	118,139	10.5
صناعة المشروبات	231	1.8	2,588	1.2	41,319	3.7
صناعة منتجات التبغ	2	0.0	6	0.0	155	0.0
صناعة المنسوجات	234	1.8	1,533	0.7	21,862	1.9
صناعة الملابس	361	2.8	395	0.2	59,050	5.2
صناعة الجلود ومنتجاتها	105	0.8	221	0.1	5,580	0.5
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	389	3.0	479	0.2	21,746	1.9
صناعة الورق ومنتجاته	346	2.7	2,623	1.2	30,247	2.7
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	498	3.8	1,525	0.7	30,585	2.7
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	214	1.6	43,760	19.9	38,055	3.4
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	1,006	7.7	73,237	33.4	83,835	7.4
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	31	0.2	805	0.4	7,310	0.6
صناعة منتجات المطاط واللدائن	1,394	10.7	6,216	2.8	92,823	8.2
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	2,129	16.3	22,359	10.2	185,774	16.5
الصناعات الأساسية للمعادن	194	1.5	34,311	15.6	41,683	3.7
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	2,261	17.3	7,786	3.5	165,399	14.7
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	56	0.4	538	0.2	5,321	0.5
صناعة المعدات الكهربائية	456	3.5	4,194	1.9	47,207	4.2
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	354	2.7	1,767	0.8	32,873	2.9
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	188	1.4	690	0.3	14,310	1.3
صناعة معدات النقل الأخرى	82	0.6	958	0.4	14,027	1.2
صناعة الأثاث	889	6.8	1,334	0.6	50,132	4.4
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	230	1.8	871	0.4	17,929	1.6
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	12	0.1	223	0.1	3,417	0.3
المجموع العام	**13,035**	**100.0**	**219,512**	**100.0**	**1,128,778**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	382	7.3	1,509	5.2	26,171	7.5
صناعة المشروبات	63	1.2	270	0.9	6,499	1.9
صناعة منتجات التبغ	1	0.0	6	0.0	140	0.0
صناعة المنسوجات	116	2.2	168	0.6	5,487	1.6
صناعة الملابس	195	3.7	115	0.4	29,460	8.4
صناعة الجلود ومنتجاتها	35	0.7	23	0.1	1,020	0.3
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	208	4.0	121	0.4	12,350	3.5
صناعة الورق ومنتجاته	129	2.5	428	1.5	7,453	2.1
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	272	5.2	285	1.0	14,234	4.1
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	90	1.7	3,433	11.8	6,714	1.9
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	405	7.8	2,066	7.1	19,016	5.4
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	8	0.2	96	0.3	1,907	0.5
صناعة منتجات المطاط واللدائن	613	11.8	940	3.2	29,363	8.4
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	617	11.9	4,414	15.1	58,553	16.8
الصناعات الأساسية للمعادن	80	1.5	11,940	41.0	10,699	3.1
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	978	18.8	1,643	5.6	65,067	18.6
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	16	0.3	65	0.2	811	0.2
صناعة المعدات الكهربائية	191	3.7	330	1.1	10,831	3.1
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	113	2.2	126	0.4	4,738	1.4
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	64	1.2	135	0.5	3,527	1.0
صناعة معدات النقل الأخرى	61	1.2	793	2.7	11,792	3.4
صناعة الأثاث	461	8.9	167	0.6	19,678	5.6
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	97	1.9	49	0.2	2,486	0.7
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	9	0.2	22	0.1	1,427	0.4
المجموع العام	**5,204**	**100.0**	**29,144**	**100.0**	**349,423**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في مملكةالبحرين في عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	95	11.9	185	2.2	3,056	5.3
صناعة المشروبات	24	3.0	29	0.4	1,154	2.0
صناعة منتجات التبغ	1	0.1	0	0.0	15	0.0
صناعة المنسوجات	11	1.4	123	1.5	885	1.5
صناعة الملابس	32	4.0	19	0.2	9,995	17.5
صناعة الجلود ومنتجاتها	3	0.4	0	0.0	43	0.1
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	15	1.9	8	0.1	976	1.7
صناعة الورق ومنتجاته	25	3.1	23	0.3	1,090	1.9
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	14	1.8	35	0.4	951	1.7
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	12	1.5	2,047	24.8	3,559	6.2
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	37	4.6	488	5.9	1,996	3.5
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	-	0.0	-	0.0	-	0.0
صناعة منتجات المطاط واللدائن	59	7.4	225	2.7	2,970	5.2
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	87	10.9	208	2.5	6,341	11.1
الصناعات الأساسية للمعادن	19	2.4	3,621	43.9	5,616	9.8
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	236	29.5	700	8.5	9,197	16.1
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	5	0.6	1	0.0	289	0.5
صناعة المعدات الكهربائية	25	3.1	203	2.5	2,131	3.7
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	15	1.9	44	0.5	1,516	2.7
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	8	1.0	20	0.2	324	0.6
صناعة معدات النقل الأخرى	6	0.8	3	0.0	438	0.8
صناعة الأثاث	56	7.0	50	0.6	2,353	4.1
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	11	1.4	6	0.1	286	0.5
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	3	0.4	201	2.4	1,990	3.5
المجموع العام	**799**	**100.0**	**8,239**	**100.0**	**57,171**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	598	12.8	7,851	6.9	69,460	12.9
صناعة المشروبات	113	2.4	2,012	1.8	27,632	5.1
صناعة منتجات التبغ	-	0.0	-	0.0	-	0.0
صناعة المنسوجات	84	1.8	1,162	1.0	13,292	2.5
صناعة الملابس	81	1.7	204	0.2	8,921	1.7
صناعة الجلود ومنتجاتها	49	1.1	168	0.1	3,765	0.7
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	67	1.4	294	0.3	5,553	1.0
صناعة الورق ومنتجاته	144	3.1	1,969	1.7	19,171	3.6
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	101	2.2	857	0.8	9,465	1.8
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	71	1.5	9,368	8.3	12,951	2.4
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	405	8.7	51,238	45.3	48,612	9.0
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	17	0.4	597	0.5	4,857	0.9
صناعة منتجات المطاط واللدائن	545	11.7	4,166	3.7	50,972	9.5
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	825	17.7	13,988	12.4	86,347	16.0
الصناعات الأساسية للمعادن	69	1.5	7,935	7.0	17,307	3.2
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	663	14.2	4,716	4.2	65,232	12.1
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	26	0.6	286	0.3	3,983	0.7
صناعة المعدات الكهربائية	160	3.4	2,929	2.6	26,690	5.0
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	193	4.1	1,229	1.1	21,056	3.9
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	93	2.0	493	0.4	8,740	1.6
صناعة معدات النقل الأخرى	8	0.2	59	0.1	1,350	0.3
صناعة الأثاث	259	5.6	750	0.7	18,941	3.5
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	92	2.0	727	0.6	14,340	2.7
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	-	0.0	-	0.0	-	0.0
المجموع العام	**4,663**	**100.0**	**112,997**	**100.0**	**538,637**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في سلطنة عُمان في عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	200	18.3	801	6.5	7,897	13.5
صناعة المشروبات	18	1.6	37	0.3	1,625	2.8
صناعة منتجات التبغ	-	0.0	-	0.0	-	0.0
صناعة المنسوجات	10	0.9	45	0.4	1,200	2.1
صناعة الملابس	40	3.7	32	0.3	8,751	15.0
صناعة الجلود ومنتجاتها	7	0.6	8	0.1	211	0.4
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	46	4.2	12	0.1	622	1.1
صناعة الورق ومنتجاته	19	1.7	58	0.5	702	1.2
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	45	4.1	62	0.5	1,582	2.7
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	9	0.8	617	5.8	1,296	2.2
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	80	7.3	4,274	34.5	4,128	7.1
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	3	0.3	36	0.3	283	0.5
صناعة منتجات المطاط واللدائن	73	6.7	221	1.8	2,907	0.5
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	266	24.4	1,283	10.4	10,855	18.6
الصناعات الأساسية للمعادن	16	1.5	3,871	31.3	3,509	6.0
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	134	12.3	136	1.1	5,128	8.8
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	7	0.6	182	1.5	210	0.4
صناعة المعدات الكهربائية	39	3.6	262	2.1	2,708	4.6
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	17	1.6	238	1.9	965	1.7
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	6	0.5	2	0.0	337	0.6
صناعة معدات النقل الأخرى	1	0.1	0	0.0	17	0.0
صناعة الأثاث	38	3.5	81	0.7	2,876	4.9
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	18	1.6	18	0.1	581	1.0
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	-	0.0	-	0.0	-	0.0
المجموع العام	**1,092**	**100.0**	**12,375**	**100.0**	**58,390**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في دولة قطر عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	34	6.1	158	0.3	1,615	3.2
صناعة المشروبات	6	1.1	41	0.1	1,185	2.3
صناعة منتجات التبغ	-	0.0	-	0.0	-	0.0
صناعة المنسوجات	6	1.1	7	0.0	216	0.4
صناعة الملابس	7	1.3	10	0.0	1,467	2.9
صناعة الجلود ومنتجاتها	5	0.9	7	0.0	193	0.4
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	27	4.8	9	0.0	1,245	2.5
صناعة الورق ومنتجاته	10	1.8	9	0.0	264	0.5
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	20	3.6	88	0.2	1,131	2.2
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	15	2.7	26,788	57.6	6,327	12.5
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	31	5.5	10,544	22.7	4,494	8.9
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	1	0.2	31	0.1	119	0.2
صناعة منتجات المطاط واللدائن	44	7.9	192	0.4	2,467	4.9
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	166	29.6	1,314	2.8	12,657	25.1
الصناعات الأساسية للمعادن	4	0.7	6,723	14.5	3,186	6.3
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	118	21.1	271	0.6	10,250	20.3
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	-	0.0	-	0.0	-	0.0
صناعة المعدات الكهربائية	17	3.0	149	0.3	868	1.7
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	7	1.3	21	0.0	310	0.6
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	8	1.4	10	0.0	260	0.5
صناعة معدات النقل الأخرى	2	0.4	55	0.1	261	0.5
صناعة الأثاث	28	5.0	41	0.1	1,893	3.7
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	4	0.7	32	0.1	86	0.2
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	-	0.0	-	0.0	-	0.0
المجموع العام	**560**	**100.0**	**46,501**	**100.0**	**50,494**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في دولة الكويت عام 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	64	8.9	590	5.8	9,940	13.3
صناعة المشروبات	7	1.0	200	1.9	3,224	4.3
صناعة منتجات التبغ	-	0.0	-	0.0	-	0.0
صناعة المنسوجات	7	1.0	29	0.3	782	1.0
صناعة الملابس	6	0.8	16	0.2	456	0.6
صناعة الجلود ومنتجاتها	6	0.8	15	0.1	348	0.6
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	26	3.6	34	0.3	1,000	1.3
صناعة الورق ومنتجاته	19	2.6	135	1.3	1,567	2.1
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	46	6.4	198	1.9	3,222	4.3
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	17	2.4	1,409	13.7	7,208	9.7
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	48	6.7	4,626	45.1	5,589	7.5
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	2	0.3	44	0.4	144	0.2
صناعة منتجات المطاط واللدائن	60	8.4	472	4.6	4,144	5.6
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	168	23.4	1,152	11.2	11,021	14.8
الصناعات الأساسية للمعادن	6	0.8	221	2.2	1,366	1.8
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	132	18.4	320	3.1	10,525	14.1
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	2	0.3	4	0.0	28	0.0
صناعة المعدات الكهربائية	24	3.3	321	3.1	3,979	5.3
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	9	1.3	109	1.1	4,288	5.7
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	9	1.3	30	0.3	1,122	1.5
صناعة معدات النقل الأخرى	4	0.6	47	0.5	169	0.2
صناعة الأثاث	47	6.6	244	2.4	4,391	5.9
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	8	1.1	38	0.4	150	0.2
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	-	0.0	-	0.0	-	0.0
المجموع العام	**717**	**100.0**	**10,256**	**100.0**	**74,663**	**100.0**

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون 2007 - 2010

السنوات	عدد المصانع	حجم الاستثمار - مليون دولار	عدد العاملين
2007	11,578	126,963	883,696
2008	12,317	150,086	971,219
2009	13,002	181,465	1,031,825
2010	13,035	219,512	1,128,778

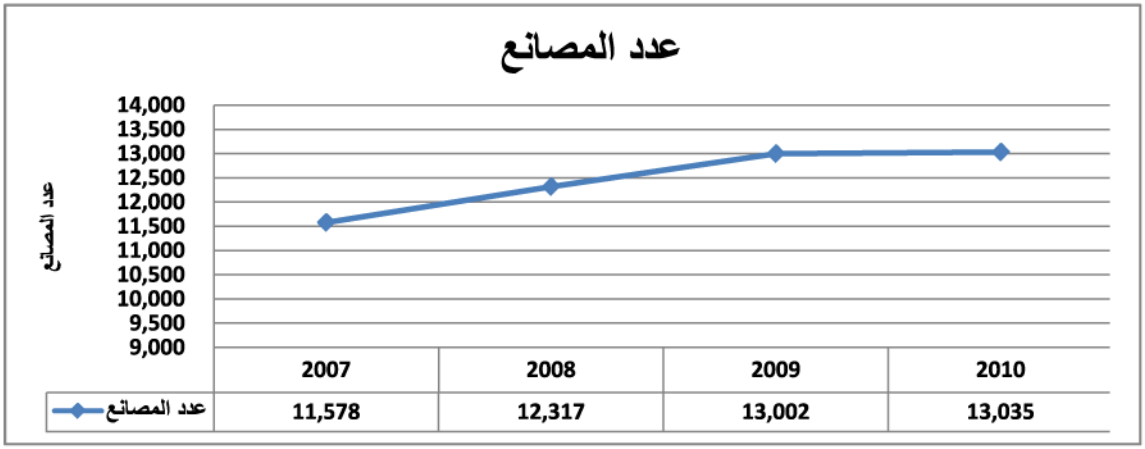

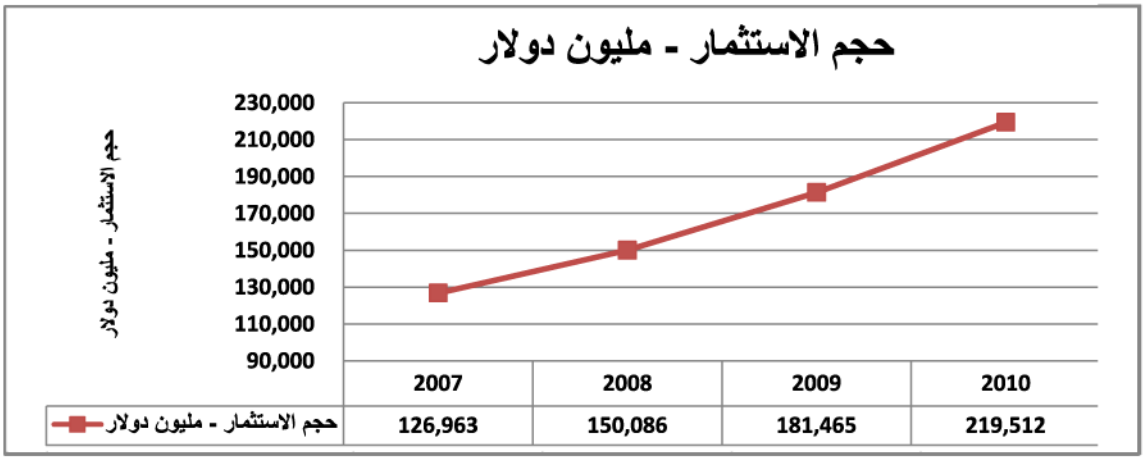

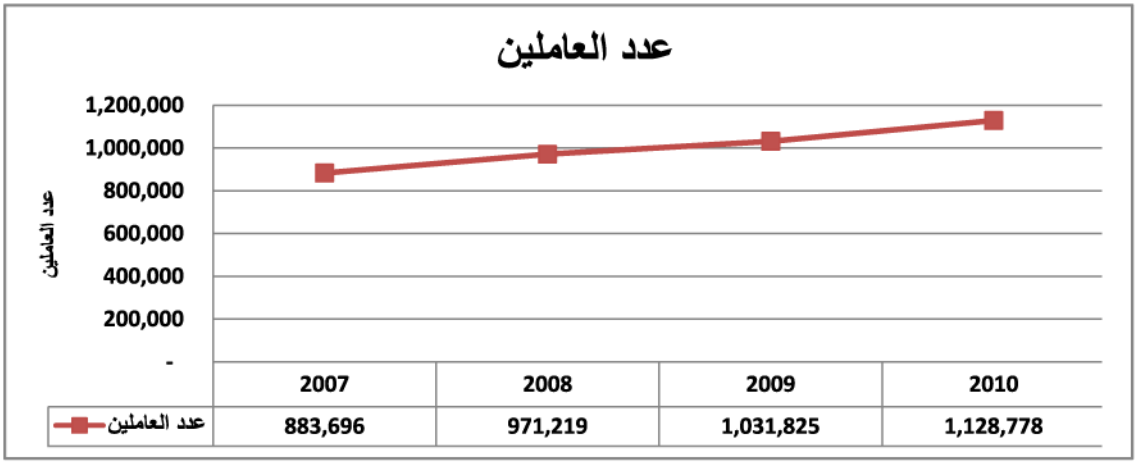

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

لمحة :

تأسست منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) عام 1976 بقرار من وزراء الصناعة بدول الخليج العربية، بهدف تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وانضمت إليها الجمهورية اليمنية عام 2009.

تعمل المنظمة كجهاز استشاري قائم على المعرفة بغرض تطوير الصناعات في المنطقة من خلال توفير البيانات والمعلومات والبحوث المتخصصة والاستشارات والخدمات الفنية للقطاعين العام والخاص في دول المجلس. وتعتبر بيت خبرة رائد في مجال الاستشارات الصناعية وتدعيم التكامل والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، وأصبح وجودها حلقة أساسية لتأمين سرعة وانتظام إيقاع التنمية الصناعية في المنطقة، ولها إسهامات محورية في تشكيل السياسة الصناعية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالإستراتيجية الصناعية الموحدة التي اعتمدتها كافة دول المجلس.

تعمل المنظمة من خلال مجلسها والأمانة العامة الفنية. ويعتبر مجلس المنظمة السلطة العليا فيها، ويتكون من ممثلين للدول السبع، ويجتمع في أربع دورات عادية كل عام، ويختص بكل ما من شأنه تحقيق أغراض المنظمة. بينما تتألف الأمانة العامة الفنية للمنظمة من الأمين العام والأمينين العامين المساعدين ورؤساء الوحدات والمستشارين والموظفين الإداريين. وتعمل على تنفيذ كل ما من شأنه تحقيق أهداف المنظمة.

توفر المنظمة البيانات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة، وتقوم بالتعريف بالصناعات الجديدة وطرح المناسب منها في المنطقة، وتحدد أوجه التكامل بين الصناعات القائمة، وتقدم الاستشارات الفنية والاقتصادية ومسوحات السوق ودراسات الجدوى الأولية والدراسات الاقتصادية والقانونية، وذلك للحكومات وهيئات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين والآمرين بالأعمال.

وظل الدور الإستشاري للمنظمة، منذ إنشائها، دوراً أساسياً في التنمية الصناعية في المنطقة. ويعتمد صناع القرار في المنطقة على البيانات الاقتصادية-الاجتماعية، التي تجمعها المنظمة وتضعها في آليات حفظ بياناتها، والتي تشمل كافة الأنشطة الصناعية في الدول الأعضاء. كما تلعب المنظمة دوراً مؤثراً في تحديد الصناعات الجديدة وإدخالها في المنطقة، بالإضافة إلى تحديد دعامات مؤازرة الصناعات الكائنة في المنطقة. وكان لتوصياتها الفضل في تشكيل السياسات الصناعية العامة في المنطقة، خاصة في صياغة الإستراتيجية الصناعية العامة الموحدة التي أُجيزت بواسطة جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تتوزع أنشطة المنظمة الفنية على قطاعي المشروعات الصناعية، والمعلومات الصناعية والدراسات، وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود تم تطوير مجموعة من البرامج المتنوعة والمتخصصة بغرض تيسير نقل المعرفة وترشيد عمليات اتخاذ القرار، ومن بينها: برنامج فرص الاستثمار الصناعي(MIOP)، برنامج المعلومات

الصناعية والاقتصادية (EII)، برنامج المناولة والشراكة الصناعية (SPX)، برنامج الدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة (ITA)، برنامج معلومات الأسواق الصناعية (IMI)، برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، وغيرها.

ولتطوير قطاع المعلومات، أنشأت المنظمة قواعد متعددة للبيانات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، من بينها: قاعدة التجارة الخارجية، وقاعدة البتروكيماويات، وقاعدة الإسمنت، وقاعدة الصناعات البلاستيكية. كما أصبحت مصدرا أساسيا لمعلومات الأسواق في المنطقة ورصد توجهاتها وتلمس احتياجاتها. ومن خلال إصدار التقارير الشهرية والكتب والنشرات الإخبارية الإلكترونية والأدلة الصناعية، قامت المنظمة بتوفير قدر كبير من المعلومات والمعارف والإحصاءات والبيانات المهمة والثرية والتي شكلت رافدا قويا للبحوث العلمية والاقتصادية، إضافة إلى تعزيز التواصل المعرفي مع الخبراء والباحثين الاقتصاديين المهتمين بالتنمية الصناعية في المنطقة.

في إطار التحالفات واتفاقيات التعاون، ارتبطت المنظمة بمجموعة من المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية من القطاعين العام والخاص، بغرض تنويع المعرفة وتبادل الخبرة وتحقيق التنسيق اللازم، حيث عقدت تحالفات إستراتيجية مع منظمات مرموقة مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومركز التعاون الياباني للشرق الأوسط (JCCME)، وغيرها من المنظمات غير الحكومية (NGOs) والخبراء والمستشارين في مختلف التخصصات الرئيسة ومن مختلف أنحاء العالم، دفعت جميعها لصالح التنمية الصناعية في دول المجلس. وجرى تطوير مجموعة من الشراكات وعقود التعاون مع مراكز البحث الرائدة وبيوت الخبرة العريقة في مجالات صناعية مختلفة مثل البتروكيماويات والمعادن ومواد البناء والطاقة الشمسية وتقنيات المواد الفائقة الصغر (Nanotechnology) وغيرها من المجالات التعليمية والفكرية.

منذ إنشائها، عقدت المنظمة العديد من الاجتماعات التنسيقية بين الصناعات المتشابهة، وكذلك الاجتماعات المتخصصة والندوات، إضافة إلى اثني عشرة مؤتمرا للصناعيين الخليجيين بمشاركة أصحاب المعالي وزراء الصناعة، ويجري العمل حاليا على التحضير لعقد المؤتمر الثالث عشر في الرياض بالمملكة العربية السعودية في مطلع عام 2012. وشاركت بفعالية في المعارض المتخصصة والمتزامنة مع المؤتمرات والندوات، حيث تعرض آخر ابتكارات وتقنيات وخدمات الدول الصناعية الرائدة. واهتمت كذلك بتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل لصقل العناصر الوطنية الشابة وتوفير المعرفة المتخصصة لهم.

لعبت المنظمة دورا نشطا كدار نشر صناعي، حيث قامت بتعريب وترسيخ المصطلحات الفنية الصناعية ونشرها في أدبياتها المختلفة والتي تجاوزت، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، أكثر من 550 مطبوعا من النشرات الدورية والشهرية والخاصة والكتب والملخصات والأدلة الصناعية والتقارير والكتيبات والمطويات والأقراص المدمجة. وأصدرت سلاسل صناعية من أهمها: سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعي في دول الخليج العربية، سلسلة الصناعات الأساسية في دول الخليج العربية، سلسلة الأدلة الصناعية، ملف الخليج الإحصائي، وغيرها. كما تصدر نشرة ربع سنوية بعنوان انسياب، تتناول المعلومات والأفكار والمعرفة الفنية والتقنية والتحاليل المفصلية لأوضاع الصناعة الخليجية السائدة. وللمنظمة موقع على الإنترنت بعنوان www.goic.org.qa .

البرامج والأنشطة خلال 2010

أولا- الدراسات والمشروعات :

دراسة رسم خارطة الصناعات الخليجية القائمة، والصناعات المطلوبة مستقبلا لدول المجلس بغرض تحديد الصناعات الغائبة وتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، حيث جرى تحديث التقارير القطاعية (35) حسب الدول والتي يتوقع الانتهاء منها خلال 2011. وكانت لجنة التعاون الصناعي التابعة لمجلس التعاون الخليجي قد قررت في سبتمبر 2008 تكليف المنظمة بإعداد هذه الخارطة لتعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص في دول المجلس من خلال توفير السلاسل الإنتاجية القائمة، ومن ثم الصناعات الغائبة وتلك المطلوبة مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار كافة العوامل الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في قيام الصناعات، وتحديد الفرص الصناعية الواعدة في كل دولة من دول المجلس، والميزات النسبية والتنافسية الخاصة بها. وفي هذا الإطار ستتم دراسة القوانين والتشريعات والسياسات ومدى مساهمتها في التنمية الصناعية خصوصا في المجالات الجديدة المقترحة. كما وسوف تسهم نتائج هذه الدراسة في تقييم الإستراتيجية الصناعية الموحدة لدول المجلس.

ويتم بناء الخارطة الصناعية من خلال ثلاث مراحل، حيث تتناول المرحلة الأولى تقييم وتشخيص الواقع الحالي لكافة القطاعات الصناعية القائمة في كل دولة استنادا على التصنيف الدولي للصناعات. بينما تهتم المرحلة الثانية بمخرجات المرحلة الأولى، ودراسة مدى ملاءمة القوانين والتشريعات الحالية والسياسات الجارية والحوافز الصناعية المطبقة حاليا لاستدامة التطور الصناعي، إضافة إلى دراسة التدابير الخاصة بقيام المزيد من الحاضنات وواحات المعرفة ومراكز المناولة والشراكة الصناعية، مع دراسة الفرص المستقبلية المحتملة وإمكانية ربطها بالمجمعات الصناعية، واقتراح التدابير الخاصة بترويج الفرص الصناعية المحتملة. وفي المرحلة الثالثة يتم إعداد ملفات الفرص الاستثمارية الصناعية الواعدة والترويج لها في ندوات متخصصة.

يتم العمل في الخارطة الصناعية من خلال ثلاث لجان خاصة بالإشراف والتنسيق، والتشخيص الصناعي، والدراسات. تهتم لجنة التشخيص الصناعي بتشخيص الوضع الراهن حسب القطاع وتحديد الصناعات الغائبة والفرص المستقبلية المحتملة ومن ثم رسم الخارطة الصناعية للقطاعات، وتتفرع إلى أربع لجان تبحث في الصناعات البتروكيماوية والكيماوية وصناعة الأدوية، والصناعات المعدنية الأساسية والتحويلية، والصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات والمنتوجات الخشبية. بينما تختص لجنة الدراسات بدراسة مراكز البحوث والحاضنات وواحات المعرفة، ودراسة الميزات الصناعية والقدرات التنافسية لكل دولة، إضافة إلى اقتراح آلية لتحديث الخارطة الصناعية، وتتفرع منها لجنتان أحدهما تختص بالبحوث والحاضنات وواحات المعرفة، والأخرى بالميزات الصناعية والقدرات التنافسية لكل دولة.

دراسة تقييم وضع إنتاج واستخدام الطاقة بدول المجلس : تم جمع بيانات الإنتاج للكهرباء والمواد البترولية، وذلك لتكملة بيانات الاستهلاك القطاعي للطاقة بدول المجلس.

- **المنتدى الاستثماري الخليجي الإفريقي :** أبدى مركز الخليج للأبحاث بدبي رغبة في المشاركة في الإعداد لانعقاد المنتدى، كما تم البدء في دراسة الفرص التي سوف تطرح في المنتدى والذي تأجل موعد إنعقاده إلى عام 2011.

- **فرص الاستثمار باليمن :** تأجلت الدراسة لعام 2011، لتصبح دراسة قطاعية.

- **دراسة خامات المطاط الصناعي :** تم الانتهاء من وضع مسودة التسويق، وتحديد قائمة العملاء المتوقعين.

- **تحديث دراسة مواد البناء :** تم الانتهاء من إعداد 5 تقارير من مجموع 14 تقريرا تمهيدا لتسويقها، ومن المتوقع الانتهاء من باقي التقارير خلال 2011.

- **السياسات الصناعية والإستراتيجيات بدولة الإمارات :** تم الانتهاء من المرحلة الأولى من التقرير، تقديم عرض عنه لوزارة الاقتصاد بدولة الإمارات.

- **السياسات الصناعية والإستراتيجيات بمملكة البحرين :** تم الانتهاء من جمع البيانات الإحصائية والاقتصادية الصناعية بمملكة البحرين، بإنتظار الحصول على نتائج المسح الصناعي لدراسة خارطة الصناعات الخليجية.

- **دراسة جدوى تشكيل المعادن بدولة قطر :** وهي خدمة استشارية جرى الانتهاء من تقريرها الأولي وتسليمه للشركة المستثمرة.

ثانيا – المعونة الفنية

تولي المنظمة اهتماما كبيرا لبرنامج المعونة الفنية المقدم للدول الأعضاء، وتسعى لتحقيق المزيد من النجاحات في هذا المجال من خلال المبادرة بإنشاء مراكز للدعم الفني بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن.

في 14 ديسمبر2010 عقد برنامج المعونة الفنية لقاء عاما في مقر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض حول ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه ورفع كفاءة الإنتاج في المصانع، تحت رعاية معالي وزير التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، وشارك في تنظيمه، إضافة إلى المنظمة، كل من وزارة التجارة والصناعة بالسعودية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض. واستهدف اللقاء استعراض نتائج التقييم الصناعي وتقديم عرض موجز عن برنامج المعونة الفنية التي تتبناه المنظمة منذ عام 2002، وتحديد الفرص المتاحة لترشيد استهلاك الطاقة والمياه في المنشآت الصناعية، وتقليل وخفض نسبة النفايات في المنشآت الصناعية، إضافة تعزيز ورفع إنتاجية المنشآت الصناعية. وشاركت في اللقاء الشركات الصناعية والجهات الاستشارية والمؤسسات التمويلية والجامعات ومراكز الأبحاث بدول المجلس، إلى جانب ممثلي غرف التجارة والصناعة بالسعودية وبقية دول المجلس.

وخرج اللقاء بمقترح توصيات من أهمها: حث الجهات المختصة عبر وزارة التجارة والصناعة والجهات المعنية الأخرى في السعودية على سن التشريعات والقوانين التي تشجع تبني استخدام أساليب ترشيد استهلاك الطاقة المختلفة، والتعاون لإنشاء مركز للتقييم الفني في الرياض بهدف خلق كادر وطني متخصص يقوم بمهام التقييم في المراحل القادمة، وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، وكذلك بناء شبكة للمعلومات وتبادل الخبرات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي، وتقديم المقترحات الفنية للشركات الصناعية فيما يتعلق بالحد من التلوث ومعالجة النفايات، والترويج لترشيد استهلاك الطاقة بالقطاع الصناعي عبر المنتديات والورش التدريبية العلمية والعملية، وأخيرا تنظيم دورة علمية وعملية حول ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد.

ثالثا- المؤتمرات والدورات وورش العمل

مؤتمر الصناعيين الثالث عشر

جرت الاستعدادات -بالتنسيق مع الجهات المعنية- للتحضير لمؤتمر الصناعيين الثالث عشر المزمع عقده في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال 2012، والذي تقرر أن يتناول موضوع "التقنيات الحديثة والصناعات المعرفية"، ويصاحبه معرض دولي.

ويعتبر هذا المؤتمر، والذي بدأ عام 1985، من بين إنجازات المنظمة الهامة لتطوير الصناعة والترويج لنموها من خلال خلق وعي اجتماعي بالقطاع الصناعي، يحظى باهتمام ومشاركة شريحة عريضة من رجال الأعمال والصناعيين من مختلف أنحاء العالم.

كما جرى العمل على تفعيل توصيات المؤتمر الثاني عشر خاصة فيما يتعلق بموضوع جذب الاستثمارات الأجنبية إلى منطقة الخليج.

ورشة عمل حول تحديد واختيار المشاريع الصناعية الجديدة

عقدت بتاريخ 26-25 يناير 2010 في الدوحة بدولة قطر بمشاركة عدد من العاملين في القطاع الصناعي، بهدف تدريب المشاركين على البحث في المصادر المتخصصة المختلفة لإيجاد أفكار جديدة لمشاريع صناعية واعدة ومن ثم غربلتها لاختيار الأنسب منها بناءً على معايير كمية و نوعية.

ورشة عمل روح الفريق الواحد

عقدت في الدوحة، دولة قطر، خلال 23-22 فبراير 2010، واستهدفت تزويد المشاركين بالأساليب العلمية والعملية التي تساعدهم في تنمية مهارتهم في بناء روح الفريق، وتوعيتهم بالعلاقة بين فريق العمل والإنتاجية والفعالية، وإكسابهم مهارات بناء العلاقة المهنية الفعالة وتوليد الأفكار الإبداعية والتطوير المؤسسي المستمر.

ورشة عمل إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي

عقدت في الدوحة، دولة قطر، خلال 21-20 أبريل 2010 بهدف تزويد المشاركين بأفضل الطرق لإعداد الإستراتيجية وتعزيز المفاهيم الخاصة بالإستراتيجية والخطة التنفيذية للإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي وإعطاء فكرة واضحة حول التخطيط لإعداد الإستراتيجية والخطة التنفيذية للإستراتيجية، وكذلك تزويدهم بمعينات عملية ونماذج سابقة الإعداد تساعدهم على تأدية أعمالهم.

دورة كيف تبدأ مشروعا صغيرا

عقدت في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 27 - 29 أبريل 2010، واستهدفت رفع وتنمية قدرات المشاركين على التعرف على الأسس العلمية والعملية لإقامة مشروع صناعي، وطرق الحصول على الأفكار المناسبة للمشاريع التي من الممكن تنفيذها والمتلائمة مع احتياجات المنطقة. كما ساعدت الدورة على الخروج بتصور واضح للأبعاد المختلفة لكيفية اختيار الفرص الاستثمارية الصناعية والتعرف على دراسات السوق، والسياسات التسويقية، واختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع، وأساليب نقلها، والتحليل المالي للمشروع، والمؤشرات الناتجة عنه، وذلك عن طريق سلسلة من المحاضرات، والأمثلة، والحالات العملية، مما يؤدي إلى تبادل الخبرات، وصقل مفاهيم العمل في مجال كيفية البدء بمشروع صناعي.

ورشة عمل حول برنامج المناولة والشراكة الصناعية (SPX)

عقدت في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 10 – 12 مايو 2010، لإحاطة المشاركين بخبرة المنظمة في تبني فكرة إنشاء برنامج للمناولة الصناعية، وكذلك إنشاء مراكز قطرية للمناولة الصناعية تساعد المصانع الخليجية على المنافسة بشكل أكبر، إضافة إلى التكامل الصناعي على المستوى القطري والخليجي، خاصة وأن المناولة الصناعية تعتبر آلية فاعلة في تكثيف علاقات التعاون والترابط الصناعي بين المؤسسات الإنتاجية في كافة الميادين الصناعية. كما أنها تزيد من القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية التي تستخدمها على نطاق واسع وذلك للتزويد بالمدخلات والمستلزمات وإدماجها في منتجاتها النهائية وكذلك لصيانة معداتها .

دورة تدريبية حول برنامج SPSS – المستوى المتقدم

عقدت في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 27 – 30 سبتمبر 2010، وقدمت باللغتين الإنجليزية والعربية، بمشاركة الأشخاص الملمين بالتحليل التمهيدي للبيانات باستخدام برنامج SPSS والأنواع المختلفة لمجموعات البيانات الجديدة، وإدخال وحفظ واستيراد البيانات وغيرها من مهارات الترميز والوصف والقياس وإظهار القيم والجدولة الخاصة بالإحصاءات. وجرى تعلم كيفية استيراد البيانات إلى برنامج SPSS وتشكيلها لإجراء مزيد من التحليلات وأداء التحليلات الإحصائية الأساسية والتحقق من البيانات ووضع الجداول والرسوم البيانية البسيطة. كما ركزت الدورة على الاستخدام المريح لبرنامج SPSS على الويندوز واستكشاف المزيد من إمكانيات تحليل البيانات، وغطت بالشرح والتحليل عناصر المصفوفات، والانحدار الخطي، والتحليلات التشخيصية، إضافة إلى موضوعات أخرى ذات علاقة.

دورة تدريبية حول تكنولوجيا البلاستيك

عقدت في الدوحة بدولة قطر ابتداء من أول نوفمبر وحتى الرابع منه عام 2010 بالتعاون مع المعهد المركزي الهندي لهندسة وتقنية البلاستيك (CIPET)، وشارك فيها أصحاب الأعمال، والفنيون، والمهندسون، والمشرفون في مصانع البلاستيك. وقدمت فيها موضوعات شملت مختلف أساسيات هندسة وتقنية البلاستيك. واستهدفت زيادة معرفة المشاركين بالمواد البلاستيكية وتطبيقاتها، وأنواع إضافاتها المختلفة، والتقنيات التركيبية، والفحص والتحكم على جودة المنتجات البلاستيكية مع دراسات الحالة، وكذلك تطوير مهاراتهم ومعارفهم في مجال معالجة تقنية البلاستيك، وكذلك نشر المعرفة الأساسية حول تدوير البلاستيك وخيارات إدارة النفايات البلاستيكية مع دراسة الحالات الملائمة.

دورة تدريبية حول التميز القيادي للرواد

عقدت في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة 8-6 ديسمبر 2010 بالتعاون مع جامعة كارنيجي ميلون قطر حيث استعرضت الأفكار الكبيرة في الأعمال التجارية والقيادة، والاتجاهات التجارية (العالمية والإقليمية)، ونظريات إدارة الابتكار، والتطورات التجارية الحديثة على شبكة الإنترنت، وذلك في ضوء التطورات التي تقلق الأعمال والتجارة في جميع أنحاء العالم، وفي نفس الوقت تخلق الفرص السانحة لرجال الأعمال. واستهدفت تعزيز روح المبادرة وخلق المشاريع الجديدة والناجحة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مع الاهتمام بتقنيات وأساليب الإدارة الحديثة الخاصة بالاقتصادات القائمة على المعرفة. كما قامت بالتعريف بالفرص الابتكارية الناجحة من قبل المدراء، واطلاع المتدربين على كيفية الاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة وكذلك الاتجاهات الحديثة في الأعمال.

رابعا- الكتب والنشرات

في سياق إسهاماتها الفكرية الفنية والخاصة برفد المكتبة العربية بأدبيات التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون واليمن، تعمل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على إصدار ونشر الكتب والتقارير والملفات الإحصائية/الصناعية والمطبوعات والدوريات، ذات العلاقة الوثيقة بقضايا التنمية الصناعية واتخاذ القرار. وقد أصدرت المنظمة خلال 2010 المطبوعات التالية:

كتاب صناعة و تجارة الألومنيوم في دول مجلس التعاون، ويضم لمحة عامة عن صناعة الألومنيوم ومنتجاته والخامات المستخدمة، والتركيب الهيكلي والإنتاجي لصناعة الألومنيوم على مستوى دول المجلس وعلى المستوى القطري بأنواعه: الأولي والوسيط والنهائي، إضافة إلى التجارة الخارجية لمنتجات الألومنيوم إقليميا وقطريا، والاستهلاك الظاهري من منتجات الألومنيوم.

كتيب ملامح الاقتصاد الصناعي في دول المجلس: ويتناول ضمن العديد من الموضوعات، المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الرئيسة لدول مجلس التعاون، وخصائص الاقتصاد الخليجي والأداء الاقتصادي العام. ويتضمن تحليلا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجلس، ولواقع القطاع الصناعي بفرعيه: الاستخراجي والتحويلي، ولمقومات ومرتكزات التصنيع المتوفرة في دول المنطقة. ويتناول الحوافز التشجيعية التي تقدمها دول المجلس للصناعة، والخدمات الأساسية والمساندة لعملية التصنيع، والتمويل الصناعي، والإعفاءات الجمركية، إضافة إلى استعراض أهداف وسياسات التصنيع وآفاقها المستقبلية، وأهم الإدارات والأجهزة المعنية بالتنمية الصناعية في دول المجلس.

نشرة انسياب، وهي نشرة ربع سنوية، ذات بيئة لا ورقية، صدر منها خلال 2010 الأعداد 8 – 11. وهي تعنى بانسيابية المعلومات والأفكار والأخبار الصناعية المتخصصة والتقنيات الصناعية من مصادر التقنية العالمية. وكان قد صدر العدد الأول منها في فبراير 2009. وتشمل موضوعاتها التحليلات المختصرة والمتعمقة عن الأوضاع الاقتصادية/الصناعية الراهنة، وتقارير الصناعة الخليجية خاصة التحديات التي تواجه الصناعات الوليدة، وملخصات المواضيع الصناعية/الاقتصادية/المالية ذات العلاقة، ومواضيع البيئة الصناعية القائمة، والإحصائيات الصناعية (مع التوقعات)، وتقنية البيانات والمعلومات الصناعية، والإدارة الصناعية، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

تقرير الصناعات الغذائية: ويتناول الملامح العامة للصناعات الغذائية في دول المجلس، وتشخيص وتحليل واقع الصناعات الغذائية في دول المجلس على مستوى النشاط الصناعي وعلى المستوى القطري، وهو متاح على موقع المنظمة على الإنترنت.

الصناعات البتروكيميائية في دول مجلس التعاون، جرى العمل على جمع البيانات الخاصة بالكتاب، وسيتم إصداره خلال 2011. ومن المتوقع أن يتناول ركائز ومقومات صناعة البتروكيماويات، ومراحلها التصنيعية، وارتباطاتها الأساسية، وذلك على مستوى دول مجلس التعاون وعلى المستوى القطري، إضافة إلى المواد الأولية لصناعة البتروكيماويات، والطاقات التصميمية والفعلية، والصناعات المخطط لها والجاري تنفيذها، والصناعات التحويلية النهائية، وإحصاءات التجارة الخارجية.

الصناعات الكهربائية والإلكترونية في دول مجلس التعاون، يجرى العمل على جمع البيانات الخاصة بالكتاب، وسيتم إصداره خلال 2011.

خامسا- مذكرات التفاهم

مذكرة تفاهم حول التعاون والتنسيق مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (الرياض، السعودية) في ديسمبر 2010 تهدف إلى تأسيس علاقة تعاون وتنسيق وإيجاد تحالف إستراتيجي وشراكة بين الطرفين، وتوفير إطار للتعاون لتطوير الأعمال الصناعية والتجارية، وتسهيل قيام شراكات ومجموعات عمل مشتركة لتعزيز الإنتاجية والمصالح المتبادلة، وتعمل على تشجيع التعاون بين الطرفين في مجالات تبادل المعلومات التقنية والبيانات الإحصائية، وتطوير فرص الاستثمار الصناعي وتنفيذ دراسات الجدوى والأسواق، وتبادل الخبراء والفنيين في مجال تنفيذ الدراسات الاستشارية وتقييم الدراسات، وتحقيق التعاون والتنسيق في مجال الدعم الفني، وتشجيع نقل التقنية، والمشاركة في شبكات تبادل الخبرات المهنية وفعاليات بناء المعرفة، وكذلك التعاون في مجالات التدريب المختلفة وفي مجال برامج المناولة والشراكة الصناعية.

مذكرة تفاهم حول التعاون والتنسيق مع جامعة الملك سعود - معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية، في أكتوبر 2010، وتهدف إلى إقامة تحالف إستراتيجي بين جويك والجامعة، ممثلة في معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية، لتقديم خدمات في مجال إدارة المشروعات للقطاعين الحكومي والخاص بالدول الأعضاء. وتشمل مجالات التعاون تنفيذ الدراسات الاستشارية ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتطوير الفرص الاستثمارية والدورات التدريبية المتخصصة في مجال التنمية الصناعية والمنتديات العلمية والمؤتمرات الصناعية بما يخدم أهداف التنمية الصناعية، إضافة إلى تطوير استخدام التقنيات الحديثة بما فيها الطاقات الجديدة والمتجددة، ورفع كفاءة الانتاج الصناعي لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد، وتبادل المعلومات التقنية للانتاج الصناعية.

مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، في يونيو 2010، تهدف إلى وضع إطار لتسهيل التعاون والتنسيق بين الاسكوا، ممثلة في شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل، وجويك، وشبكاتهما من البرامج والمشاريع والشراكات، الأمر الذي سيسهل ويعزز التعاون والانتماء، وبالتالي يعمل على تسريع مهام جويك المرتبطة بالتنمية الصناعية في دولها الأعضاء، وزيادة قدرات الإسكوا على الترويج لمشاريعها وأنشطتها في دول مجلس التعاون الخليجي. كما سيعمل الطرفان على التعاون في مجالات التدريب لتعزيز المهارات و/أو التدريب من أجل التوظيف، ودعم برامج الإعداد وورش العمل والحلقات الدراسية والتوجيه والموارد البشرية، والتعاون التقني لتنمية القوى العاملة، والدراية الفنية واللوجستية بالمصادر الخارجية، وتبادل المعلومات والممارسات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالتدريب وبناء القدرات، إضافة إلى برامج تطوير الموارد البشرية الخاصة بتنمية القطاعات الصناعية والقطاعات ذات الصلة بالصناعة، ومراجعة مواد التدريب المتاحة في الداخل والتي يمكن التشارك فيها، ومن ثم الدخول في الممارسات التبادلية والتشابكية. ويعمل الطرفان على استكشاف إمكانية اجتماع فريق من خبراء الطرفين مرة واحدة سنويا على الأقل، ابتداء من عام 2011، لمناقشة موضوع يتم اختياره بالمشاركة ويتعلق بالجوانب المشتركة في خطط عمل كلا الطرفين.

سادسا- نشاط المعلومات ومصادرها

جرى تطوير وتحديث قواعد البيانات مثل قاعدة صناعات الخليج وقاعدة التجارة الخارجية وقاعدة النشاط الاقتصادي والاجتماعي لكي تخدم طلبات المستفيدين ومتطلبات الرد على الاستفسارات من داخل وخارج المنظمة.

ففي قاعدة صناعات الخليج تم، لأول مرة، إنجاز المسح الصناعي لحوالى 7000 مصنع موزع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لاستيفاء متطلبات تنفيذ دراسة الخارطة الصناعية لدول المجلس، وذلك من خلال قيام فرق المسح بزيارة هذه المصانع. كما جرى التحول من التصنيف الصناعي الدولي ISIC (التعديل الثاني) إلى التصنيف الصناعي الدولي (التعديل الرابع)، وتم تصنيف حوالي 17000 مصنع عامل ومرخص. كذلك جرى تحويل قواعد البيانات من اوراكل لتعمل تحت بيئة مايكروسوفت اس كي ال.

وفي قاعدة صناعات الخليج كذلك، تمت التغذية حيث أضيفت المصانع المرخصة والعاملة الجديدة على القاعدة، وتم تحديث بيانات المصانع التي قامت بتوسعات من ناحية الاستثمار أو زيادة الطاقة الإنتاجية. أما قاعدة التجارة الخارجية، فقد شهدت إضافة جداول عام 2009 للقاعدة. وفي قاعده البيانات الاقتصادية والاجتماعية، تم تحديث بيانات حوالي 400 جدول إحصائي خاصة ببيانات السكان والعمالة والنفط والتجارة الخارجية والحسابات القومية والصحة والتعليم لدول مجلس التعاون الخليجي. كما تم الانتهاء من بناء قاعدة بيانات الخبراء، وجرى جمع بيانات لخبراء جدد.

في مجال الرد على الاستفسارات، تم الرد على حوالى 657 استفسارا من داخل وخارج المنظمة.

فيما يتعلق بالبوابة التفاعلية لشبكة المناولة والشراكة الصناعية الخليجية، تم تجميع البيانات من دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي)، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين. كما تم الانتهاء من تصميم ومحتوى الموقع، واختبار البوابة داخلياً، وربطها بشبكات أخرى مثل SPXDubai، ورصد وتقييم واختبار النسخة الجديدة من (Outsourcing software 2009)، وإطلاقها للعامة. وفي هذا الصدد، تم تصميم قاعدة بيانات المناقصات لدول مجلس التعاون.

كما قامت وحدة المعلومات الصناعية بتقديم ورقة عمل حول تجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في مجال المعلومات الصناعية في ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية والتي نظمت من قبل المنظمة العربية للصناعة والتعدين في بيروت خلال 11-9 نوفمبر 2010.

الاستفسارات الصناعية الواردة (1980 – 2010)

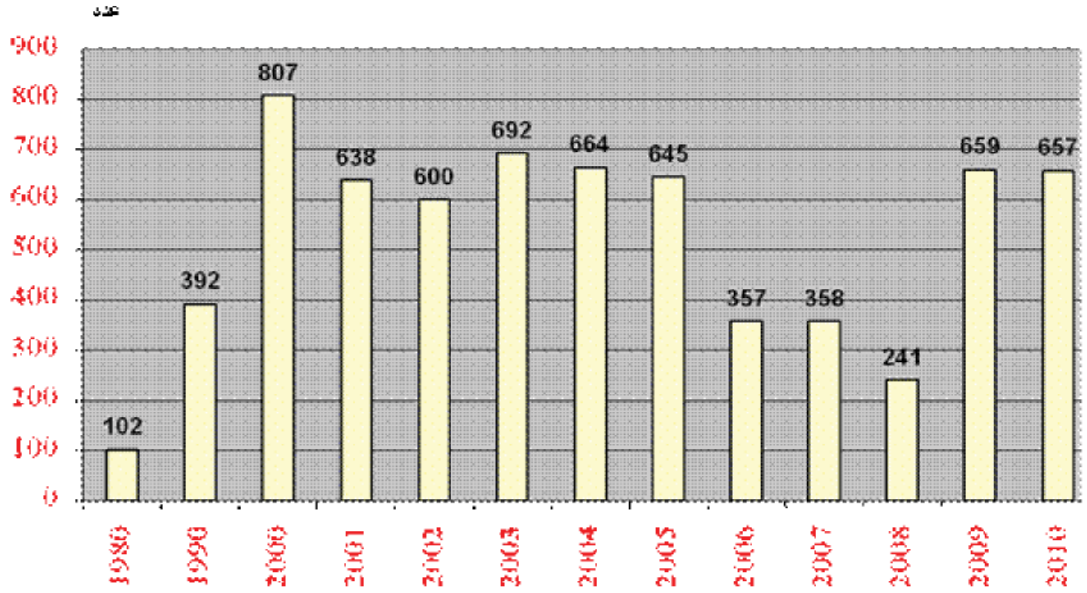

مصادر المعلومات

الوظائف الرئيسية لمصادر المعلومات هي تحديد وتوفير وتنظيم ونشر المعلومات الصناعية لخبراء المنظمة والمجتمع الصناعي ككل، حيث تحرص على إتاحة خدمات المعلومات مثل الدوريات والمجلات الإلكترونية، وقواعد البيانات المتخصصة على شبكة الإنترنت، وقواعد البيانات الدولية، وقواعد البيانات الداخلية.

وصلت محتويات مصادر المعلومات حتى نهاية 2010 أكثر من 15000 عنوان، وأكثر من 4000 مقالة محكمة، وأكثر من 16000 مقتطف من قصاصات الصحف اليومية، وأكثر من 450 دراسة وتقرير قامت المنظمة بإعدادها. ووفقا لمسح أجري بواسطة مصادر المعلومات تبين أن الخدمات المستخدمة خلال عام 2010 هي كما يلي :

مصادر المعلومات والخدمات المستخدمة %

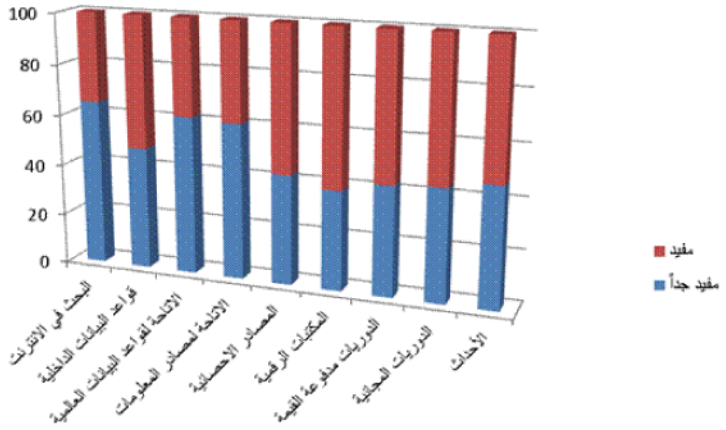

وتم الرد من خلال مصادر المعلومات (المكتبة) على 152 استفسار خلال 2010 من خبراء المنظمة والمستفيدين الخارجيين. وتم تصنيف هذه الاستفسارات اعتمادا على عدد ساعات العمل على النحو التالي :

الاستفسارات التي وردت إلى مصادر المعلومات خلال 2010

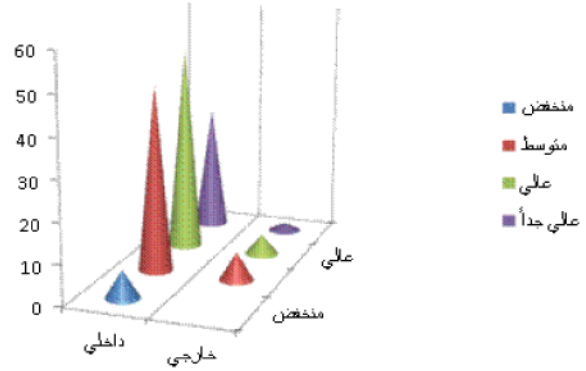

كما سعت مصادر المعلومات إلى تعزيز الصفحة الرئيسية للمنظمة على شبكة الإنترنت بإضافة ميزات جديدة من خلال نافذة واحدة، حيث يمكن الوصول إلى جميع مصادر المعلومات والخدمات من على سطح المكتب.

كما قامت مصادر المعلومات بتنظيم دورات توجيهية خلال 2010 للموظفين بهدف التعرف على المصادر والخدمات واستخدامها بفعالية.

وأعدت خطة لتحويل مصادر المعلومات الصناعية إلى رقمية بهدف خدمة المجتمع الصناعي في الدول الأعضاء.

سابعا- تقنية المعلومات

جرى العمل على تطوير كل من مجالي الأنشطة التشغيلية والتطبيقات، حيث تم بناء البيئة الافتراضية من خلال ترقية الإصدار الحالي من نظام تشغيل البيئة الافتراضية من (ESX3.5) إلى إصدار VMware vSphere 4.0 U2 and vCenter Server 4.0، وتحويل خادم الملفات إلى خادم افتراضي وتم نقل كافة الملفات ذات الصلة. وجرى تركيب وتهيئة مستودع التخزين (SAN)، وتطبيق نظام الاتصال عبر برتوكول الإنترنت IP Telephony، ونظام الفاكس الالكتروني Right Fax Solution. كما تم تطوير سياسة وضع كلمة المرورً لكافة المستخدمين، وترقية خادم البريد إلىMS Exchange Server 2007 SP2، وكذلك خادم النسخ الاحتياطية الى الإصدار Backup Exec 12.5 SP2، وأنظمة أجهزة المستخدمين. كما تم تطبيق أنظمة تأمين كافة الأبواب في الإدارات الخدمية مع خاصية المراقبة الإلكترونية.

في مجال التطبيقات تم تطبيق نظام آلي متكامل لصيانة قواعد بيانات معلومات الاسوق application IMI GRID، وتطوير قاعدة بيانات IMI المركزية وتطبيقات صيانة IMI والبوابة الإلكترونية portal IMI مع العديد المزايا، وإعادة تصميم/ تركيب نظام التقارير طبقاً لمتطلبات المستخدم، وتنفيذ تطبيقات إدارة الدورات التي تنظمها المنظمة مع تطوير نظام التسجيل الإلكتروني الجديد، حيث سيعمل النظام الجديد كمستودع متكامل لكافة برامج تدريب المنظمة وكافة معاملات التسجيل في الدورات.

كما جرى العمل على تجديد الموقع الرسمي للمنظمة على الإنترنت لتسهيل الاستخدام والتصفح، وتطوير نظام المناقصات والعطاءات، وترقية نظام مصادر المناولة ومبادلة الشراكة الصناعية، وتطوير محرك بحث جديد لموقعه، ومن ثم تدشين بوابة المناولة ومبادلة الشراكة الصناعية بغرض للوصول إلى أكبر قواعد المعلومات الصناعية الشاملة لمنطقة الخليج العربي حول الموردين المحتملين في الدول الأعضاء، وإلى أكبر مجموعة من البيانات حول أحدث العطاءات ذات الصلة بالتصنيع والمقدمة من الشركات الكبرى.

كما تم تنفيذ برنامج إدارة دراسات المنظمة، وتطبيق الويب الخاص بوثائق اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمملكة البحرين، وبناء قاعدة بيانات التواصل، وتصميم برنامج حديث لأرشفة وثائق المنظمة، وتنفيذ نظام حلول أرشفة وثائق الموارد البشرية، وتطوير قاعدة بيانات الإتفاقيات/ مذكرات التفاهم، وتصميم تطبيق لترقية دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد من الإصدار (2) إلى الإصدار (4)، وتكوين وتركيب محرك بحث لخادم Share point للملفات المشتركة، إضافة إلى توفير التدريب على برنامج إدارة أداء المؤسسات EPM لإدارتي الدعم الصناعي والمعلومات الصناعية.

إرنست ويونغ

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى أصحاب السعادة أعضاء مجلس المنظمة المحترمين
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) – تتمة

يشتمل التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على أدلة بشأن المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تم اختيار هذه الإجراءات بناءاً على تقديرنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية ، سواء الناتجة عن اختلاس أو خطأ. عند إجراء تقييم المخاطر نأخذ في الاعتبار أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المنظمة للبيانات المالية وعرضها بصورة عادلة ، وذلك لغايات إعداد إجراءات تدقيق مناسبة ، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمنظمة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق كافية وتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

في رأينا إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية ، المركز المالي للمنظمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والإجرائية الأخرى

في رأينا أيضاً أن المنظمة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع أحكام النظام الاساسي للمنظمة. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام النظام الأساسي للمنظمة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المنظمة أو مركزها المالي.

عن إرنست ويونغ

اكرم ميخائيل
سجل مراقبي الحسابات رقم ٥٩
الدوحة في ١٤ مارس ٢٠١١

ERNST & YOUNG Doha إرنست ويونغ الدوحة

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	إيضاحات	٢٠١٠ ريال قطري	٢٠٠٩ ريال قطري
الإيرادات			
مساهمات الدول الأعضاء	٣	٢٤,٢٠٠,٠٠٠	٢٤,٢٠٠,٠٠٠
إيرادات المشاريع والدراسات والاشتراكات	٤	٩٦٩,٦٤٥	٨,٢٩٠,١٨٩
إيرادات فوائد	٥	٣,٠٤٠,٤٦٤	٥,٤٨٥,٧٣٩
إيرادات أخرى	٦	١٧٧,٧٥٦	١,١٤٨,٢٠٢
إجمالي الإيرادات		٢٨,٣٨٧,٨٦٥	٣٩,١٢٤,١٣٠
المصروفات			
تكاليف المشاريع والأنشطة والبرامج	٧	(١٢,٥٤٥,٨٠٥)	(١٧,٤٢٦,٣٢٧)
مصاريف إدارية وعمومية	٨	(١٨,٣٨٧,٧٥٦)	(١٥,٨٩٠,١٣٢)
خسائر تدني قيمة الموجودات	٩	–	(١,٠١٧,٢٦٨)
استهلاك وإطفاء	١٠و١١	(٨٣٧,٣١٨)	(٩١٣,٧٣٣)
إجمالي المصروفات		(٣١,٧٧٠,٨٧٩)	(٣٥,٢٤٧,٤٦٠)
(عجز) فائض السنة		(٣,٣٨٣,٠١٤)	٣,٨٧٦,٦٧٠
خسائر شاملة أخرى للسنة:			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع		–	(٢٠٠,٩٠٢)
إجمالي (العجز) الفائض الشامل للسنة		(٣,٣٨٣,٠١٤)	٣,٦٧٥,٧٦٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	إيضاحات	٢٠١٠ ريال قطري	٢٠٠٩ ريال قطري
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
عقارات والآت ومعدات	١٠	٣,٣٧٢,٧٤٨	٢,٥١٤,٢٠٨
موجودات غير ملموسة	١١	١٨٤,٠٠١	٥٤٨,٩١١
		٣,٥٥٦,٧٤٩	٣,٠٦٣,١١٩
الموجودات المتداولة			
استثمارات مالية	١٢	٦٣,٩١٢,٥٠٠	٩١٢,٥٠٠
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	١٣	٨,١١٨,٩١٠	٨,٧٨٤,٣٨٤
أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع	١٤	١٣,٥٠٧,٤٢٠	٧٩,٩٧٠,٢١٨
		٨٥,٥٣٨,٨٣٠	٨٩,٦٦٧,١٠٢
إجمالي الموجودات		٨٩,٠٩٥,٥٧٩	٩٢,٧٣٠,٢٢١
الوفر المجمع والمطلوبات			
الوفر المجمع			
احتياطي عام	١٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الوفر المجمع		٦٩,٨١٢,٧٩٢	٧٣,١٩٥,٨٠٦
		٧٤,٨١٢,٧٩٢	٧٨,١٩٥,٨٠٦
المطلوبات غير المتداولة			
قرض حسن	١٦	٣٢٤,٩٦٣	٤٦١,٤٣٥
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٧	٨,٤٦٨,٦٥٠	٨,٥٤٦,٦٧٤
		٨,٧٩٣,٦١٣	٩,٠٠٨,١٠٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	إيضاحات	٢٠١٠ ريال قطري	٢٠٠٩ ريال قطري
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
عقارات والآت ومعدات	١٠	٣,٣٧٢,٧٤٨	٢,٥١٤,٢٠٨
موجودات غير ملموسة	١١	١٨٤,٠٠١	٥٤٨,٩١١
		٣,٥٥٦,٧٤٩	٣,٠٦٣,١١٩
الموجودات المتداولة			
استثمارات مالية	١٢	٦٣,٩١٢,٥٠٠	٩١٢,٥٠٠
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	١٣	٨,١١٨,٩١٠	٨,٧٨٤,٣٨٤
أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع	١٤	١٣,٥٠٧,٤٢٠	٧٩,٩٧٠,٢١٨
		٨٥,٥٣٨,٨٣٠	٨٩,٦٦٧,١٠٢
إجمالي الموجودات		٨٩,٠٩٥,٥٧٩	٩٢,٧٣٠,٢٢١
الوفر المجمع والمطلوبات			
الوفر المجمع			
احتياطي عام	١٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الوفر المجمع		٦٩,٨١٢,٧٩٢	٧٣,١٩٥,٨٠٦
		٧٤,٨١٢,٧٩٢	٧٨,١٩٥,٨٠٦
المطلوبات غير المتداولة			
قرض حسن	١٦	٣٢٤,٩٦٣	٤٦١,٤٣٥
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٧	٨,٤٦٨,٦٥٠	٨,٥٤٦,٦٧٤
		٨,٧٩٣,٦١٣	٩,٠٠٨,١٠٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٢ جزءاً من هذه البيانات المالية.

التقرير السنوي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

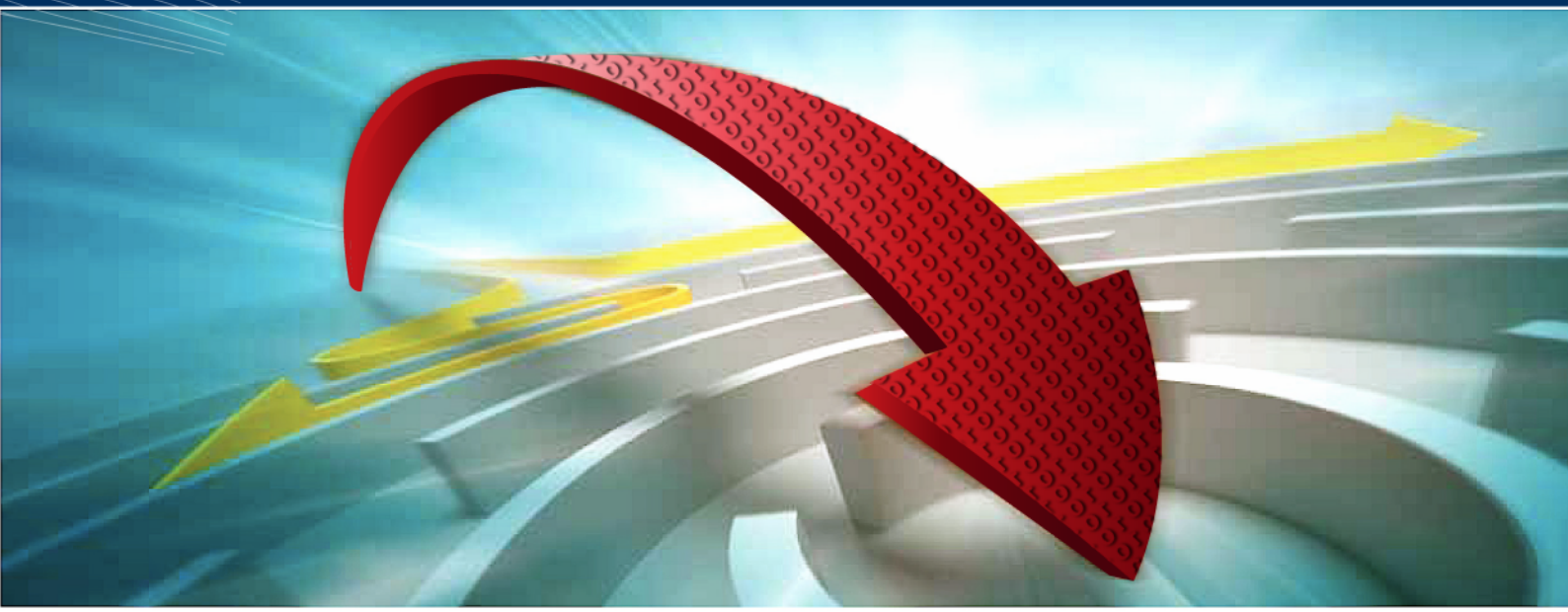

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

Gulf Organization For Industrial Consulting

2010

www.goic.org.qa

ص. ب. 5114 الدوحة – قطر

هاتف: 44858888 (974+)

فاكس: 44831465 (974+)

البريد الإليكتروني: goic@goic.org.qa

الموقع على الانترنت: www.goic.org.qa